A

الأمم المتحدة

الجمعية العامة

Distr.
GENERAL

A/AC.237/71
8 August 1994
ARABIC
Original: ENGLISH

لجنة التفاوض الحكومية الدولية لوضع
اتفاقية إطارية بشأن تغير المناخ
الدورة العاشرة
جنيف، ٢٢ آب/أغسطس - ٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤
البند ٤ (أ) من جدول الأعمال المؤقت

المسائل المتصلة بالترتيبات الخاصة بالآلية المالية وبالدعم التقني والمالي للبلدان النامية الأطراف

تنفيذ المادة ١١ (الآلية المالية) الفقرات ١-٤

الأنشطة ذات الصلة خارج إطار الآلية المالية: الاتساق مع سياسات الاتفاقية

مذكرة من الأمانة المؤقتة

المحتويات

		الفقرات	الصفحة
أولا-	مقدمة	١ - ٣	٢
	ألف- ولاية اللجنة	١	٢
	باء- نطاق المذكرة	٢	٢
	جيم- الإجراء المحتمل من اللجنة	٣	٢
ثانيا-	التماس الاتساق والإبقاء عليه	٤ - ٢٨	٣
	ألف- معلومات أساسية	٤ - ٥	٣
	باء- تعريف الصلة والاتساق	٦ - ٩	٣
	جيم- التماس الاتساق والإبقاء عليه	١٠ - ٢٨	٥

أولا - مقدمة

ألف- ولاية اللجنة

١- طلبت اللجنة، في دورتها التاسعة، من الأمانة المؤقتة أن تعد تقريرا عن مسألة كيفية تحقيق الاتساق والإبقاء عليه، لدى تنفيذ المادة ١١ من الاتفاقية، بين الأنشطة المتصلة بتغير المناخ المضطلع بها خارج إطار الآلية المالية والسياسات والأولويات البرنامجية ومعايير الأهلية التي يحددها مؤتمر الأطراف (انظر A/AC.237/55، الفقرة ٨٤ (ب) '١'). وقررت اللجنة أن توالي النظر، في دورتها العاشرة، في مسألة قيام مؤتمر الأطراف برصد هذا الاتساق، بما في ذلك طرائق تقديم التقارير.

باء- نطاق المذكرة

٢- تناقش هذه المذكرة كيفية تحديد "الصلة بتغير المناخ" و"الاتساق مع التوجيهات من مؤتمر الأطراف ومع أحكام الاتفاقية". ثم تقترح بعد ذلك بعض الطرق والوسائل لالتماس مثل هذا الاتساق في مجال الأنشطة التي تنفذها منظومة الأمم المتحدة، والمؤسسات المالية المتعددة الأطراف، والمنفّذة عن طريق المساعدة الثنائية والقطاع غير الحكومي.

جيم- الاجراء المحتمل من اللجنة

٣- قد ترغب اللجنة في توصية مؤتمر الأطراف بما يلي:

(أ) كيفية التعامل مع المستويات المختلفة من الصلة بتغير المناخ وكيفية تفسير الاتساق طبقا لتوجيهات مؤتمر الأطراف في حالات محددة؛

(ب) الإفادة بشكل كامل من عمليات التنسيق والرصد الحالية في نطاق منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك التعاون الوثيق مع اللجنة المعنية بالتنمية المستدامة واللجنة المشتركة بين الوكالات المعنية بالتنمية المستدامة. وضرورة تطوير علاقة عمل فعالة مع الوكالات ذات الصلة في سياق هذه العمليات؛

(ج) تعزيز عملية للمشاورات بين المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف بصدد أنشطتها لالتماس الاتساق مع توجيهات مؤتمر الأطراف بغية تبادل المعلومات عن المعايير في حالات محددة، حتى يمكن استهلال عملية من استعراض النظراء؛

(د) دعوة منظمة التنمية والتعاون في الميدان الاقتصادي إلى التشديد على قضايا تغير المناخ لدى قيام أعضائها باستعراض المساعدة الإنمائية؛

(هـ) تشجيع الفئات الرئيسية، كما هي معرّفة في جدول أعمال القرن ٢١، على أن تدعم - إما مباشرة وإما عن طريق اللجنة المعنية بالتنمية المستدامة - الأهداف المتعلقة بتغير المناخ في برامجها، وعلى تقديم تقارير عن مساهماتها لتنفيذ الاتفاقية، وعلى المساعدة في أنشطة الرصد والعمل على زيادة الوعي والاستجابة لدى أعضائها فيما يتعلق باهتمامات تغير المناخ؛

(و) تشجيع الأطراف على أن تعزز اتساق الأعمال داخل جهازها الحكومي وعلى أن تدرج معلومات عن ذلك في بلاغاتها الوطنية؛

(ز) وضع توجيهات مصاغة بحيث تيسر رصد وتقييم نتائج الأنشطة داخل نطاق الآلية المالية وخارجها.

ثانيا - التماس الاتساق والإبقاء عليه

ألف- معلومات أساسية

٤- قد ينبع الاهتمام بتحقيق اتساق الأعمال بين الأنشطة التي يجري تنفيذها خارج نطاق الآلية المالية والتوجيهات المقدمة من مؤتمر الأطراف لعمل هذه الآلية من الهاجس من احتمال إفساد النتائج التي يمكن تحقيقها بواسطة آلية مالية صغيرة نسبيا وذلك إذا ما أسفرت تدفقات مالية أكبر - موجهة إلى أنشطة اقتصادية في بلدان متقدمة أو اقتصادات تمر بمرحلة انتقال أو لاستحداث أنشطة في بلدان نامية - عن نتائج مناقضة للهدف المبتغى من الاتفاقية. وفي الوقت الحالي، فمن المحتمل أن تكون الموارد السنوية المتاحة للآلية المالية للاتفاقية في حدود ربع مليار دولار من دولارات الولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة الأولى. وتبلغ الموارد السنوية المتاحة للمساعدة الإنمائية الرسمية ٢٠٠ ضعف هذا المبلغ.

٥- ودور الآلية المالية هو أن تتيح تمويلا إضافيا للتمويل الإنمائي بغية تعزيز تنفيذ مشاريع مناظرة للالتزامات بموجب الاتفاقية. وهناك فرص عديدة لتعزيز أنشطة تتسق مع أغراض الآلية المالية وإن نُفّذت بدون تدخلها المالي. وتندرج هذه في سياق الأنشطة المنفّذة "دون خسارة" أو "بالربح المتبادل"، والتي يمكن أن تدمج الاهتمامات المتعلقة بتغير المناخ دون تكاليف إضافية، أو حتى مع تحقيق مكاسب اقتصادية. وهناك أدلة مثيرة للانتباه على عدم اغتنام الفرص التي من هذا القبيل في كثير من الحالات وهي تستدعي الاهتمام بتحقيق الاتساق وتبرر بذل جهود هامة لهذا الغرض.

باء- تعريف الصلة والاتساق

الصلة

٦- يتطلب تنفيذ الولاية المشار اليها في الفقرة ١ أعلاه تحديد ماهية الأنشطة المضطلع بها خارج إطار الآلية المالية التي تعتبر متصلة بتغير المناخ. ومن المقبول بصفة عامة أن عددا من قطاعات النشاط الاقتصادي المتصل مباشرة بانبعاثات غازات الدفيئة وعمليات إزالتها، أو بأنظمة إيكولوجية متعرضة لتغير المناخ، يتصل بتغير المناخ. ويشمل ذلك قطاعات من قبيل القوى، والنقل، والصناعة، والزراعة، والغابات،

وإدارة إمدادات المياه والمناطق الساحلية. ولكن يمكن أيضا من منظور أطول أجلا، اعتبار مجالات أخرى للنشاط البشري متصلة بتغير المناخ. ومن أمثلة ذلك، أن السيناريوهات المتعلقة بانبعاثات غازات الدفيئة تراعي بصفة عامة متغيرات من قبيل زيادة السكان والنمو الاقتصادي وأنماط الاستهلاك. وينطوي هذا النهج العريض القاعدة على مجالات من قبيل السياسات السكانية، والتخطيط الحضري، والسياسات الاقتصادية الكلية، والضرائب، والاعلان، والتعليم، وهي قلة من كثرة، ويمكن اعتبارها أيضا متصلة بتغير المناخ. وبأوسع معنى ممكن، فإن الأطراف تسلّم في مبادئ الاتفاقية والتزاماتها بأن عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية بأكملها متصلة بتغير المناخ، بما في ذلك الأنشطة الجارية في كل من البلدان المتقدمة والبلدان النامية. وبغية تنفيذ الولاية المذكورة أعلاه، فسيلزم اصدار توجيه بصدد كيفية التعامل مع المستويات المختلفة من هذه الصلة.

الاتساق

٧- وإحدى المسائل الأخرى المتعلقة بتنفيذ الولاية المذكورة أعلاه هي تعريف معنى الاتساق إزاء العناصر المختلفة من التوجيهات المصاغة في العملية الحكومية الدولية أو مع مختلف أحكام الاتفاقية. ومن أمثلة ذلك، أنه ستكون هناك حاجة، في مجال الأنشطة المضطلع بها خارج إطار الآلية المالية، إلى تحديد معنى الاتساق مع معايير الأهلية للبلدان أو مع الأنشطة المضطلع بها داخل هذا الإطار. وسيلزم النظر في مدى تمشي هذه المعايير مع قواعد التشغيل لبعض الكيانات ومع تخصصها. وينطبق الشيء نفسه على الأولويات البرنامجية. ومن أمثلة ذلك، أنه يمكن السؤال عما ينطوي عليه التشديد على بناء القدرات وأنشطة التمكين من أثر على الكيانات المتخصصة في تمويل الاستثمار.

٨- ويطرح الاتساق مع أحكام فردية مختلفة من الاتفاقية، يفترضه التوجيه الأولي الموضوع من اللجنة، مشاكل مماثلة. وقد ينطوي الاتساق مع الهدف النهائي للاتفاقية كما يرد في المادة ٢ التشديد على تخفيض صافي الانبعاثات. ويمكن أن يكون للاتساق مع مبادئ المادة ٣ آثار أخرى. وقد تكون للاتساق مع الالتزامات الواردة في المادة ٤ آثار مختلفة، كما هو الحال بالنسبة للبلدان التي قدمت التزامات كمّية في مجال تدابير التخفيف وغيرها. وقد تم الاعراب عن القلق لعدم وجود معايير بسيطة لتقرير ما إذا كانت أنشطة منفردة متسقة أم لا مع الاتفاقية أو مع التوجيهات المقدمة من مؤتمر الأطراف. ومن أمثلة ذلك، أن تنفيذ مشروع للقوى من شأنه أن يولّد انبعاثات كبيرة لغازات الدفيئة يمكن أن يتسق مع تنفيذ الاتفاقية إذا ما كان هذا المشروع جزءا من استراتيجية لتحديد الانبعاثات يتبعها البلد المعني. بل ويمكن أن يتخصص كيان معين في تنفيذ أو تمويل مثل هذه المشاريع مع إسهامه في تنفيذ الاتفاقية. والنظر في البرامج الوطنية وحدها هو الذي يتيح تقييم الأنشطة انطلاقا من خط للأساس ومن ثم استخلاص ما إذا كانت هذه الأنشطة متسقة أم لا مع تنفيذ الاتفاقية.

٩- وتتعلق مسألة أخرى بالظروف التي يجري في نطاقها تنفيذ الأنشطة خارج إطار الآلية المالية. إذ يمكن تنفيذ هذه الأنشطة في بلدان متقدمة أو في اقتصادات تمر بحالة انتقال أو في بلدان نامية. ويمكن أن تنفذها حكومات، أو شركات القطاع الخاص أو المنظمات غير الحكومية. كما يمكن تنفيذها بدعم خارجي أو بدونه. ومن وجهة نظر الأطراف، فسيكون من المهم بصفة خاصة تحقيق نُهج متسقة في الأنشطة التي تنطوي على علاقات دولية، مثل الأنشطة التي تنفذها منظومة الأمم المتحدة، ومصارف التنمية المتعددة الأطراف، وعملية المعونة الثنائية والفئات الرئيسية، كما هي معرّفة في جدول أعمال القرن ٢١، بما في

ذلك الأنشطة الجارية في القطاع الخاص. وتركز هذه المذكرة على تلك المجموعات الأربع من العناصر الفاعلة.

جيم- التماس الاتساق والحفاظ عليه

منظومة الأمم المتحدة

١٠- الأنشطة التي تنفذها وكالات منظومة الأمم المتحدة والمتصلة بتغير المناخ هي الأنشطة المتصلة بالتنمية المستدامة، كما عرّفها مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية في نتيجته الرئيسية، أي جدول أعمال القرن ٢١. وقد أُنشئت اللجنة المعنية بالتنمية المستدامة في الأمم المتحدة بغية توجيه التنفيذ لجدول أعمال القرن ٢١ ورصد التقدم المحرز في هذا المجال. وكما نوقش أعلاه، فإن معظم عناصر جدول أعمال القرن ٢١ متصلة بتغير المناخ بدرجات متفاوتة. فبالإضافة إلى الفصل ٩، المتعلق بحماية الغلاف الجوي، هناك من نماذج الفصول الأخرى ذات الصلة الفصول ٤ و١٠ و١١ و١٤، المتعلقة بتغيير أنماط الاستهلاك، وتخطيط وإدارة موارد الأراضي، ومكافحة إزالة الغابات، والنهوض بالزراعة والتنمية الريفية المستدامة، على التوالي.

١١- ويشار إلى أن بعض المسائل ذات طبيعة متداخلة وستستعرضها اللجنة المعنية بالتنمية المستدامة سنويا؛ وسيجري تناول مواضيع أخرى بالتناوب كل أربع سنوات. ومن المقرر إجراء استعراض شامل في الجمعية العامة للتقدم المحرز في تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ في عام ١٩٩٧ وسيجري الاستعراض بصفة دورية بعد ذلك. وهكذا فستهيئ عملية الاستعراض من اللجنة المعنية بالتنمية المستدامة فرصة هامة لمؤتمر الأطراف ولأمانته لرصد الأنشطة في المجالات ذات الصلة، ولاحتمال التأثير عليها.

١٢- وفي عمليات الاستعراض بالتناوب، ستتناول اللجنة المعنية بالتنمية المستدامة الفصل ٩ من جدول أعمال القرن ٢١ في عام ١٩٩٦. ويغطي هذا الفصل قضايا تتصل بالطاقة والنقل والتنمية الصناعية واستخدام الموارد، وكلها وثيقة الصلة بصفة خاصة بتغير المناخ. وكما لوحظ أعلاه، فهناك فصول أخرى ذات صلة هامة بتغير المناخ ستخضع للاستعراض التناوبي من اللجنة المعنية بالتنمية المستدامة.

١٣- وفيما يتعلق بعملية الاستعراض من اللجنة المعنية بالتنمية المستدامة، يمكن لمؤتمر الأطراف أن يستهدف تعزيز إدماج الاهتمامات المتعلقة بتغير المناخ في تطوير السياسات والأنشطة التي تتصدى لأبعاد أخرى من التنمية المستدامة، فضلا عن تعزيز التنسيق بين الإبلاغ عن المعلومات بموجب الاتفاقية وتقديم التقارير إلى اللجنة المعنية بالتنمية المستدامة.

١٤- وفيما يتعلق بالهدفين الأخيرين، فيمكن للجنة المشتركة بين الوكالات المعنية بالتنمية المستدامة التي أُنشئت كجزء من جهاز لجنة التنسيق الادارية بغية تنسيق المتابعة لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية في نطاق منظومة الأمم المتحدة، أن تلعب دورا مفيدا. ويمكن للأمانة المؤقتة، ثم للأمانة الدائمة فيما بعد، الاشتراك، إذا ما أوصت بذلك لجنة التنسيق الادارية، في أعمال اللجنة المشتركة بين الوكالات المعنية بالتنمية المستدامة وتعزيز تنفيذ الأهداف الواردة أعلاه.

١٥- ولبرنامج الأمم المتحدة الانمائي دور رئيسي في ميدان بناء القدرات، يتناوله الفصل ٣٧ من جدول أعمال القرن ٢١. إذ تعمل شبكة الممثلين المقيمين لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي مع الحكومات لدى تعيين الأولويات لاستخدام الأموال المخصصة. وقد استهل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي شبكة التنمية المستدامة لإتاحة المعلومات المتعلقة بالتنمية المستدامة إلى واضعي القرارات. واستهل البرنامج أيضا "بناء القدرات للقرن ٢١" لزيادة التمويل لصالح التخطيط للتنمية المستدامة على الصعيد الوطني ولزيادة المساعدة للحكومات الساعية إلى تعزيز قدرات الموظفين في المجالات الأساسية المتصلة بالقضايا البيئية. وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي أحد الشركاء في المبادرة لبدء البرنامج التعاوني في مجال تغير المناخ (انظر A/AC.237/75). كما يلعب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي دورا رئيسيا في حوار السياسات ويمكن أن يساعد على توليد الدعم للقضايا المتصلة بتغير المناخ. وبالإضافة إلى ذلك، فهو ينظم حلقات مائدة مستديرة للمساعدة على تنسيق أنشطة التنمية لعدد من البلدان ويشارك في المجموعات الاستشارية للبنك الدولي (انظر الفقرة ١٨ أدناه).

مرفق البيئة العالمية

١٦- يقتصر انطباق مسألة الاتساق على أنشطة مرفق البيئة العالمية التي لا تشكل جزءا من تشغيل الآلية المالية. وهي تشمل الأنشطة المتصلة بتغير المناخ التي لا يجري تنفيذها في بلدٍ نامٍ طرف وأنشطة في مجالات مركزية أخرى. وفيما يتعلق بالأنشطة الأولى، فإن قصر الأهلية على الأطراف في الاتفاقية، على النحو المنصوص عليه في صك مرفق البيئة العالمية هو أحد عوامل الاتساق - وفيما يتعلق بالأنشطة الثانية، فإن تعزيز المشاريع المتعددة الأغراض التي تجمع مثلا بين التنوع البيولوجي والأهداف المتعلقة بتغير المناخ، يمكن أن تكون وسيلة تطبيقية للاتساق. وعلى أية حال، فسيضمن النص على التفاعل بين مرفق البيئة العالمية في تشغيله للآلية المالية ومؤتمر الأطراف في تقديم التوجيه السياسي لهذه العمليات توافر الوعي لدى هيئات مرفق البيئة العالمية بالاهتمامات المتعلقة بالاتفاقية.

المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف

١٧- تتيح المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف (التي تشمل البنك الدولي والمصارف الإنمائية الاقليمية) التمويل لمجموعة متباينة على نطاق واسع من مشاريع التنمية في البلدان النامية وبلدان الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقال. ويجعل حجم التمويل الذي يتم توجيهه بواسطة المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف من هذه المصارف عناصر فاعلة جوهرية في سياق أنشطة التنمية في البلدان المستفيدة ومن ثم في تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ في هذه البلدان. وسيكون من المهم لتنفيذ الاتفاقية أن تؤخذ الاهتمامات المتعلقة بتغير المناخ في الاعتبار لدى تصميم المشاريع الممولة بواسطة المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف. وفي بعض الأحيان، يمكن أن ينطوي انتقاء الخيارات المفضلة من زاوية تغير المناخ على تكاليف قد تقتضي تمويلا جزئيا من الآلية المالية، طبقا للمادة ٣٤.

١٨- ويلعب البنك الدولي دورا هاما بصفة خاصة بسبب الحجم الكبير من التمويل الذي يقدمه إلى البلدان النامية والبلدان التي تمر بعملية انتقال إلى الاقتصاد السوقي. ويتيح البنك الدولي أيضا الأعمال الوظيفية والقيادية لكثير من المجموعات الاستشارية القطرية. ومن هنا فسيكون من المهم بصفة خاصة أن يقيم

مؤتمر الأطراف علاقة عمل فعالة مع البنك وأن يعكس البنك السياسات المعتمدة من مؤتمر الأطراف في جميع مراحل عملياته.

١٩- وقد سجلت المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف منذ وقت طويل موافقتها على استخدام تحليل الأثر البيئي في عملياتها لتقديم القروض والمنح. وهناك بالإضافة إلى بياناتها الفردية المتعلقة بالسياسات، إعلان عام ١٩٨٠ بشأن السياسات والإجراءات البيئية المتعلقة بالتنمية الاقتصادية، الصادر عن لجنة المؤسسات الإنمائية الدولية المعنية بالبيئة التي يقودها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وتشمل هذه المجموعة، بالإضافة إلى المصارف الإنمائية، وكالات الأمم المتحدة الرئيسية، مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأغذية والزراعة، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، وبرنامج الأغذية العالمي، وهي تحول أموالا طائلة.

٢٠- واتساقا مع المادة ٧-٢ (ح) و(ط)، فقد ترغب اللجنة في النظر في الترويج لعقد اجتماع أولي يضم ممثلين عن الاتفاقية ومرفق البيئة العالمية والمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف بغية النظر في الطرق التي يقترحون الإسهام بها في تنفيذ الاتفاقية وفي تقديم معلومات منتظمة عن جهودهم في هذا الصدد. ويمكن استرعاء الانتباه إلى قضايا إنمائية ذات صلة خاصة بتغير المناخ ويمكن دعوة المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف إلى تبادل المعلومات بصدد الخطوات المحددة التي تتخذها لتحسين اتساق القرارات مع التوجيهات من مؤتمر الأطراف إلى الآلية المالية وكذلك بصدد المعايير المستخدمة بالنسبة لمسائل من قبيل كفاءة الطاقة، واستخدام مصادر أنظف للطاقة والأنشطة المتعلقة بالغابات. وقد يشجع هذا المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف على اتباع عملية من استعراض النظراء يمكن أن تولّد مكاسب متبادلة مثرية.

المساعدة الإنمائية الثنائية

٢١- تقدم المساعدة الثنائية أيضا إلى نطاق عريض من المشاريع الإنمائية في البلدان المستفيدة. ويبلغ حجم التمويل الموجه ثنائيا أكثر من ضعف التمويل الإنمائي المتعدد الأطراف وبهذا فهو يؤثر تأثيرا كبيرا على الأنشطة الإنمائية للبلدان المستفيدة. ويرد معظم المساعدة الثنائية من أعضاء منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

٢٢- ولجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي هي المحفل الذي تناقش فيه سياسات المساعدة الإنمائية لأعضاء المنظمة. وتعزز لجنة المساعدة الإنمائية ولجنة السياسات البيئية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي تطوير سياسة بشأن المسائل البيئية، تشمل تطبيق تحليل الآثار البيئية في برامج المساعدة. وتتصدى سياسة منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بوضوح في هذا المجال للأثر على البيئة والغلاف الجوي. وتتبع لجنة المساعدة الإنمائية فرقة عاملة معنية بالمساعدة الإنمائية والبيئة للنظر في المسائل المتصلة بالبيئة في عملية المساعدة.

٢٣- وقد ترغب اللجنة في توصية مؤتمر الأطراف بدعوة منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي إلى التشديد على قضايا تغير المناخ في أعمالها المتصلة بالبيئة في مجال المساعدة الإنمائية. وتشارك منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بصفة مراقب في عملية اللجنة المعنية بالتنمية المستدامة وفي أعمال لجنة التفاوض. وبالإضافة إلى ما يتعلق بتنفيذ أعضاء منظمة التعاون والتنمية في الميدان

الاقتصادي للمادة ٤-٢، فيمكن دعوة المنظمة إلى تقديم معلومات بصدد إدماج الاهتمامات المتعلقة بتغير المناخ في المساعدة الإنمائية المقدمة من أعضائها. ويمكن تقديم هذه المعلومات إلى اللجنة المعنية بالتنمية المستدامة في سياق النظر في الفصل ٩ من جدول أعمال القرن ٢١ أو إلى مؤتمر الأطراف مباشرة.

الفئات الرئيسية

٢٤- يمكن تعريف الفئات الرئيسية بأنها تضم جميع من تشملهم الفصول ٢٣ إلى ٣٢ من جدول أعمال القرن ٢١. وهي تشمل النساء، والأطفال والشباب، والسكان الأصليين، والمنظمات غير الحكومية، والسلطات المحلية، والعمال، والتجارة والصناعة، والأوساط العلمية والتكنولوجية، المزارعين. وسيتطلب تحقيق التحولات في أنماط الاستهلاك والعمليات الصناعية التي تنطوي عليها المبادئ الواردة في المادة ٣ من الاتفاقية والالتزامات الواردة في المادة ٤ إجراء تحول جذري في القيم وزيادة كبيرة في الإحساس بصلة النشاط اليومي بأهداف أكبر. ويصعب تحقيق هذه الثورة بدون مشاركة الفئات الرئيسية ودعمها. ويمكن أن يلعب البعض منها دورا مباشرا أكثر من غيره في المسائل المتعلقة بتغير المناخ.

٢٥- وفي حين أن المنظمات التي تمثل هذه الفئات عديدة، فقد أبدى البعض منها، بما فيها الفئات الممثلة في التجارة والصناعة، اهتماما بالتنمية المستدامة ومسائل تغير المناخ عن طريق مشاركتها في عملية مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية أو أعمال لجنة التفاوض. وأُنشئت منظمات أخرى بصورة محددة لتعزيز التنمية المستدامة. وينفذ البعض الآخر أو يموِّل مباشرة مشاريع إنمائية. ويلعب عدد من الفئات دور الحارس الأمين على تطبيق معايير الاستدامة في أنشطة المساعدات المتعددة الأطراف والثنائية.

٢٦- وستكون هذه الفئات من الشركاء المساعدين في التماس الهدف في مجال تغير المناخ. ويمكن تشجيعها على دعم العملية الحكومية الدولية عن طريق تقديم معلومات عن مساهماتها لتنفيذ الاتفاقية ورصد أنشطتها. ويمكن أيضا أن تدعم تنفيذ الاتفاقية عن طريق زيادة الوعي والاستجابة لدى أعضائها في مجال الاهتمامات بتغير المناخ. وفي بعض الحالات، قد يكون من المهم النظر في ترتيبات تشاورية محددة بين مؤتمر الأطراف وممثلي فئة من هذه الفئات.

الاتساق والتخصص داخل الحكومات

٢٧- يجب على الأطراف التغلب على عدد من العقبات في مجال تحقيق الاتساق مع الأهداف المتعلقة بتغير المناخ في إدارة وتشغيل وكالات الأمم المتحدة، والمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف، ووكالات المعونة الثنائية والفئات الرئيسة. فهناك أولا الحقيقة المتمثلة في أن أيا من هذه الكيانات غير مسؤول بصفة مباشرة أمام الأطراف. فلكل منها عمليته الذاتية لاتخاذ القرارات. ومع ذلك، وباستثناء حالة الفئات الرئيسية، فإن الحكومات هي مصدر الإدارة، ومعظمها أيضا من الأطراف. ولذلك، ينبغي إيلاء اهتمام لتحقيق الاتساق في النهج داخل حكومات الأطراف ذاتها. ومن أمثلة ذلك، أن الطرف الذي يكون عضوا أيضا في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، والبنك الدولي، وبنك التنمية الأفريقي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ينبغي عليه تقديم وجهات النظر ذاتها في كل مجلس إدارة يكون ممثلا فيه. وينبغي على أي طرف يحصل على تمويل من مصرف إنمائي متعدد الأطراف أو من وكالات للمعونة الثنائية أن يتأكد لدى إدارته للمساعدة، أن تصميم المشروع يدعم الأهداف في مجال تغير المناخ. ولن

يتحقق الانسجام بصورة تدريجية في سياسات جميع العناصر الفاعلة إلا بواسطة تحقيق الاتساق داخل الحكومات. وينبغي النظر في إدراج المعلومات المتعلقة بالجهود المبذولة لهذا الغرض في البلاغات الوطنية.

٢٨- ويتمثل تحد ثان في وضع التوجيهات للعناصر الفاعلة الأخرى بمعايير محددة على نحو يكفي لرصدها. ومن أمثلة ذلك، أن حث الوكالات الإنمائية على أن تأخذ في الاعتبار المسائل المتعلقة بتغير المناخ في عملياتها لاتخاذ القرارات قد لا يكون كافيا. وبالأحرى، فقد يكون من الضروري تحديد معايير دنيا تقنية تتمشى مع آخر ما توصل إليه العلم ومع الاحتياجات الإنمائية. ويمكن بيان ذلك على سبيل المثال بمعايير الانبعاثات حسب الوحدة من انتاج الطاقة أو بمعايير كفاءة الطاقة للوظائف المختلفة. وتصبح هذه المعايير بعد ذلك جزءا من المبادئ التوجيهية للوكالة الإنمائية التي تطبقها لدى تحليل الأثر البيئي وترد في المواصفات المستخدمة في مستندات العطاءات. ويمكن للوكالات الممولة لمشاريع الطاقة أن تحدد المعايير الدنيا وأن تنشرها. وتعين عملية شفافة لمقارنة المعايير الضعيفة وتؤدي إلى إعادة النظر فيها.

- - - - -